حوليات آداب عين شمس المجلد 50 (عدد يوليو – سبتمبر 2022)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

"انماط إفادة المحامين المصرين من المواقع الإلكترونية للمعلومات القانونية على شبكة الإنترنت: دراسة تحليلية"

ياسمين أيمن أنور*

مدرس قسم المكتبات والمعلومات– كلية الآداب _ جامعة عين شمس
Yasmin_araby@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/4/20
تاريخ التحكيم: 2022/4/20
تاريخ قبول البحث: 2022/5/1
تاريخ النشر: 2022/9/30

المستخلص:

تتناول هذه الدراسة أنماط إفادة المحامين المصريين من المواقع الإلكترونية للمعلومات القانونية على شبكة الإنترنت، كما تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طرق اكتساب المحامين للمعلومات القانونية الالكترونية، التعرف على دوافع المحامين لاستخدام المصادر المتاحة على شبكة الإنترنت وأوجه الإفادة منها، الكشف عن المواقع القانونية الإلكترونية على شبكة الإنترنت كمصدر للمعلومات القانونية لدى المحامين، الوصول إلى أهم الصعوبات التى قابلت المحامين فى الحصول على المعلومات القانونية الإلكترونية على شبكة الإنترنت، وذلك باستخدام المنهج الوصفى التحليلى من خلال تحليل استجابات عينة الدراسة على اسئلة الاستبيان (ملحق رقم1) ومن أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة: كانت اكثر المجالات افادة من المواقع الالكترونية القانونية من قبل عينة الدراسة كانت (للحصول على معلومات تفيد القضايا) يليها (معرفة كل ماهو جديد فى مجال القانون)، من اكثر الصعوبات التى واجهت عينة الدراسة اثناء الحصول على المعلومات القانونية الالكترونية عبر شبكة الانترنت هى "لايمكن الاعتماد الكلى على المواقع القانونية الالكترونية" وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات من بينها الاهتمام بالمواقع القانونية الالكترونية ونشر الوعى لدى المحاميين المهنيين بأهميتها وضروريتها فى مجال المحاماة كعامل مهم جدا وأساسى لطبيعة عملهم. إعداد نقابة المحاميين بنوك للمعلومات القانونية ومتابعة تطويرها وتحديثها باستمرار

الكلمات المفتاحية:

القانون، المحامين، المعلومات القانونية، المكتبات الرقمية القانونية، المواقع القانونية الإلكترونية

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2022.

تمهيد:

إن التقدم والازدهار الذي تمر به البشرية في الوقت الحاضر قد مس جميع جوانب الحياة وخصوصاً في المجال المعلوماتي حيث نرى الانتشار السريع لاستخدام الحاسب الآلى في مختلف المجالات المهنية والثقافية والإبداعية والفنية، وقد دخل الحاسب الآلى في المجال الحقوقي وبشكل عصرى مكاتب المحاماة. وسنتطرق لبعض الاستخدامات التي يمكن أن يقوم المحامي باستخدام الحاسب في مجالها على سبيل المثال لا الحصر: طباعة الدفوع والمذكرات وتنظيم الملفات الخاصة بكل موكل، مفكرة المحامى، ومكتبة المحامى، وهذه الاخيرة حين تتوفر للمحامى يكون بحاجة إلى مكتبة وإلى مئات الكتب التي يجب عليه امتلاكها، ويستطيع ذلك عن طريق الحاسب وذلك للحصول على المصادر التى يود الرجوع إليها بسهولة فائقة. كما أنه بالإمكان الرجوع إلى فقرة معينة في كتاب ما، ولا يشترط بالمحامي معرفة اسم الكتاب الموجود فيه تلك الفقرة. وهذه الناحية توفر على المحامي الوقت والمال فى آن واحد. فهو يصل إلى رغبته دون شراء الكم الهائل من الكتب بل عن طريق الأقراص المليزرة أو عن طريق الشبكات.ومن هنا يمكن القول بأن هذه الدراسة تعمل على إفادة المشتغلون بمهنة القانون تحديدا المحاميون فى التعرف على مصادر المعلومات القانونية الإلكترونية والافادة منها والنهوض بعملية تدفق المعلومات ومن ثم الاستخدام الامثل لهذه المعلومات، كما تعتبر هذه الدراسة مكملة لدراسات الإفادة من المعلومات فى المجتمع المصرى (عبد الحميد أسامة حميدانى، 2007)

1.أهمية الدراسة:

يعتبر المحامي طرفاً رئيسياً في النظام القضائي. وبقدر ما تذكر القوانين صراحة ان مهنة المحاماة مهنة حرة ذات طابع عام،بقدر ما يتضح دور المحامي في تفعيل وتطوير العجلة القضائية .وهذا الدور يتجلى بصورة واضحة عبر تطوير نوعية أداء المحامي، بحيث ينتج عن هذا الأمر مجموعة من الفوائد تساهم في تحسين نوعية الأحكام القضائية.

تواجه مهنة المحاماة فى الوطن العربى آثار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أساليب عملها وأدوات ممارستها بحيث يشهد المحامي متغيرات سواء على صعيد الأداء أم على صعيد الخدمات الحقوقية التي يقدمها لمن يستعين به، وبالتالي فإن هذه التطورات تطرح تحدياً جدياً خطيراً على المحامين العرب..

من ذلك يتبين أنّ مهنة المحاماة هي رسالة ووظيفة عامة للدفاع عن الحق العام والخاص وهي ركن أساسي من أركان القضاء، والمحامون يقسمون على احترام العدل والقضاء، فالقضاء والمحاماة لا غنى لأحدهما عن الآخر واستقلال كلّ منهما ضمانة أكيدة لحرية الإنسان وصوناً لحقوقه وركيزة أساسيّة لحرية الوطن والحفاظ على حقوقه.(**عمر محمد زين،2004**) وايضا فإن مهنة المحاماة تهتم بدراسة الحقوق لنصرة المظلوم والبحث عن المعلومات القانونية التى ترشده إلى الوصول إلى الحقيقة.

ومن جانب أخر تتزايد كمية المعلومات المتاحة رقميًا بشكل سريع فى المجال القانوني، والتى يتعين على الباحثين والمهنيين القانونيين البحث في هذه المعلومات للعثور على السوابق القضائية والمقالات ذات الصلة بهم. كما تركز أنظمة استرجاع المعلومات القانونية العالمية حاليًا بشكل أساسي على مطابقة الاستعلامات والوثائق لترتيبها. من أجل مساعدة المستخدمين في العثور على المستندات الأكثر صلة بمجال بحثهم القانونى **(Gineke Wiggers,2020)**

ومن هنا ترجع أهمية الدراسة إلى:

1/1 التعرف على دور المواقع القانونية الإلكترونية فى توفير الوقت والجهد فى الحصول على المعلومات القانونية لدى المحامين.

2/1الوعى بأهمية استخدام شبكة الإنترنت فى تطوير المعلومات القانونية لدى المحامين.

3/1 الوعى بأهمية شبكة الإنترنت فى استقطاب المعلومات القانونية لدى المحامين.

5/1 التعرف على أهمية المواقع القانونية الإلكترونية كمصدر للمعلومات القانونية لدى المحامين.

2. أهداف الدراسة:

يعد الهدف الرئيسى لهذه الدراسة، هو التعرف على مدى إفادة المحامين من المواقع القانونية الالكترونية المتوافرة على شبكة الإنترنت ويتفرع من هذا الهدف الرئيسى مجموعة أهداف فرعية أخرى وهى:

1/2التعرف على طرق اكتساب المحامين للمعلومات القانونية الإلكترونية وعلاقة كل من السن والنوع ومهارات التعامل مع شبكة الإنترنت

2/2التعرف على دوافع المحامين لاستخدام المصادر المتاحة على شبكة الإنترنت وأوجه الإفادة منها.

3/2 الكشف عن مدى أهمية شبكة الإنترنت فى استقطاب المعلومات القانونية لدى المحامين.

4/2 التعرف على أهمية شبكة الإنترنت فى توفير الوقت والجهد فى الحصول على المعلومات القانونية لدى المحامين.

5/2 الكشف عن المواقع القانونية الإلكترونية على شبكة الإنترنت كمصدر للمعلومات القانونية لدى المحامين.

6/2 رصد أهمية المواقع القانونية الإلكترونية كمصدر للمعلومات القانونية لدى المحامين

7/2 الوصول إلى أهم الصعوبات التى قابلت المحامين فى الحصول على المعلومات القانونية الإلكترونية على شبكة الإنترنت.

3. مشكلة الدراسة:

في سياق التطورات الراهنة في تقنيات المعلومات، كان لابد من التعرف على أنماط إفادة المحامين من المواقع القانونية الالكترونية على شبكة الإنترنت،ومدى تأثير هذا الشكل على أدائهم والمشكلات التي يواجهونها في الإفادة من هذه المواقع. وقد تولد عن ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات العديد من التطبيقات التي أثرت تأثيرا كبيرا في أوجه النشاط الاجتماعي والاقتصادي والقانوني، وقد لاحظت الباحثة أن هناك العديد من المواقع القانونية الإلكترونية التى تتيح المعلومات القانونية والكتب القانونية المجانية للمحامين، ومن هنا ارادت الباحثة ان تدرس وتقيس مدى إفادة المحامين من هذه المواقع القانونية الالكترونية ومدى اعتمادهم عليها فى اعمالهم وكتابة مذاكرتهم القضائية.

وتتضح مشكلة الدراسة من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

1/3_مامدى اكتساب المحامين للمعلومات القانونية الالكترونية وعلاقة كل من السن والنوع ومهارات التعامل مع شبكة الإنترنت.

2/3 ماهى دوافع المحامين لاستخدام المصادر المتاحة على شبكة الإنترنت وأوجه الإفادة منها

3/3 ما مدى أهمية شبكة الإنترنت فى استقطاب المعلومات القانونية لدى المحامين.

4/3 ماهى أهم المواقع القانونية الإلكترونية على شبكة الإنترنت كمصدر للمعلومات القانونية لدى المحامين على شبكة الإنترنت.

4. حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على مدى افادة المحامين من المواقع القانونية الإلكترونية على شبكة الإنترنت.

الحدود المكانية: جمهورية مصر العربية.

الحدود الزمنية: مارس 2021 إلى مارس2022

5. منهج الدراسة وأدواته:

تستخدم الباحثة المنهج الوصفى التحليلي، بوصفه المنهج الأنسب في تجميع الحقائق والمعلومات عن آراء عينة من المحامين عن مدى افادتهم من المواقع القانونية الإلكترونية، ثم مقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى النتائج المطلوبة.

وسوف تعتمد الباحثة على الاستبيان كأداة لتجميع بيانات الدراسة (ملحق رقم1)

والتى اشتملت على (15) سؤال. تناولت البيانات الديموغرافية للمحاميين، كما تضمنت أسئلة مغلقة وأسئلة مفتوحة، حيث تم تقسيم استمارة الاستبيان الى ثلاثة اقسام:

القسم الاول: البيانات الشخصية والذى تضمن ثلاثة أسئلة

القسم الثانى: استخدام شبكة الإنترنت وخدماتها والذى تضمن ثلاثة أسئلة

القسم الثالث: مدى الإفادة من شبكة الإنترنت فى الحصول على المعلومات القانونية، وقد تضمنت تسع أسئلة

وقد تم توزيع استمارات الاستبيان من خلال إستبيان إلكترونى على موقع google docs وتم ارساله بشكل الكترونى لعينة الدراسة من المحامين على مستوى محافظات مصر وتم تلقى استجابات 210 محامى على البريد الإلكترونى.

حيث مر إعداد الاستبيان بالمراحل العلمية المتعارف عليها من حيث تحديد الهدف والبيانات المطلوب جمعها ومراجعتها منهجيا وعلميا بهدف قياس صدقها والتأكد من صلاحيتها، وذلك من خلال مجموعة من الأساتذه والمحكمين في مجالات المكتبات والقانون، وهم:

اسماء السادة المحكمين	
أ.د. رؤوف عبد الحفيظ هلال	**أستاذ متفرغ علم المعلومات بكلية الآداب. جامعة عين شمس**
أ.د. دويب حسين صابر عبد العظيم	**أستاذ القانون العام ووكيل كلية الحقوق للدراسات العليا والبحوث جامعة اسيوط.**

6. مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من المحامين المسجلين فى نقابة المحاميين فى جمهورية مصر العربية. وبناء على تصريحات سامح عاشور نقيب المحامين الأسبق فى مصر أن عدد المحامين المصريين المسجلين فعلياً فى النقابة هم 180 ألف محامى **(جريدة أخبار اليوم،2019)** ووفقا لاخر الاحصائيات فقد أشار المحامى عمر هريدى "عضو مجلس نقابة المحامين" بأن اعداد المحامين المصريين المسجلين فعلياً فى النقابة هم 293الف محامى حتى مايو 2021*

*وقد وجدت الباحثة صعوبة فى الحصول على البيانات الرسمية من نقابة المحامين ولذلك قامت الباحثة بالتواصل مع المحامى عمر هريدى للحصول على اعداد المحاميين بصفته عضو مجلس نقابة المحامين المصرية.

عينة الدراسة:

واختارت الباحثة عينة عشوائية من الذكور والإناث من المحامين لتجميع بيانات الدراسة، وذلك بحصر استجابات عدد 210 محامى اجابوا على الاستبيان الخاص بالدراسة، اما بالنسبة لعينة الدراسة من المواقع القانونية الإلكترونية المستخدمة لقياس مدى إفادة المحامين من المواقع القانونية الإلكترونية،فقد قامت الباحثة بالبحث عنها عن طريق محركى البحث google وyahoo، والتأكد من صلاحية الرابط الإلكترونى لكل منهم واستبعدت الباحثة المواقع الإلكترونية الأجنبية واقتصرت فقط على المواقع باللغة العربية، وذلك لأن عينة الدراسة من المحامين المهنيين يهتمون فى مرافعاتهم ومذكرات الدفاع بالمصادر باللغة العربية أكثر من المصادر بلغات أخرى، وحددت الباحثة الفترة الزمنية لتلك المواقع من عام 2009 وحتى عام 2020 ، وذلك لاعتبارهم الأحدث من بين المواقع القانونية الإلكترونية

جدول رقم (1) عينة الدراسة من المواقع القانونية الإلكترونية

رقم مسلسل	اسم الموقع	تاريخ الإنشاء
1	قاضى اون لاين https://kadyonline.com/	2009
2	بوابة مصر للقانون والقضاء http://www.laweg.net/Default.aspx?action=HP	2010
3	موقع افاق القانون https://afak-alkanon.ucoz.com/	2010
4	موقع محكمة النقض https://www.cc.gov.eg/#top	2010
5	بوابة الحكومة المصرية https://www.egypt.gov.eg/Arabic/General/about.aspx	2011
6	موقع نقابة المحاميين المصرية https://egyls.com/	2014
7	بوابة وزارة العدل http://www.jp.gov.eg/ar/Default.aspx	2016
8	المركز الدولى للدراسات القانونية https://www.facebook.com/PALICLS/	2017
9	موقع محامى مصر https://lawyeregypt.net/	2018
10	البوابة القانونية للتشريعات المصرية http://www.tashreaat.idsc.gov.eg/	2019

7. مصطلحات الدراسة:

تناولت الباحثة المفاهيم الأساسية للدراسة:

1.المحامي: شخص مهمته تقديم المشورة للناس بشأن القانون والتحدث نيابة عنهم في المحكمة(Cambridge Dictionary,2020)

2. القانون: هي مجموع القواعد القانونية التي تنظم مهنة المحاماة في كل دولة والتي صدق عليها وصدرت ونشرت حسب أنظمة وقوانين كل دولة(**المركز العربى للبحوث القانونية والقضائية**،2020)

القانون: يعرّف القانون على أنّه نظام من القواعد واللوائح التي تُمكّن المجتمع من أداء وظائفه بكفاءة وانسجام؛ وذلك لأنّ القانون له فوائد جمّة تشمل حماية حقوق ومسؤوليات الأفراد، كما يضمن إجراء العلاقات الاجتماعيّة والاقتصاديّة بسلاسة وسلامة، حيث يُمثّل القانون الوسيط الأساسي للعلاقات بين الناس (**Law Resource Guide**,2020)

3. **كتاب القانون**

مصطلح عام لأي كتاب أو مجموعة من الكتب التي تنشر فيها الآراء القانونية (السوابق القضائية) أو القوانين واللوائح الحكومية، على سبيل المثال، مراسل المحكمة. وفى الدول الأوروبية ترتبط كتب القانون تقليديًا بأسلوب مميز، بأغطية محايدة وألواح حمراء وصفراء وخضراء وزرقاء و / أو سوداء بلون مغاير وحروف ذهبية على العمود الفقري. في

المكتبات، يتم فهرستها كموارد مستمرة وعادةً ما يتم تعليقها في قسم المراجع. يستخدم المصطلح أحيانًا بمعنى أي عمل مرجعي يتعلق بالقانون (.ODLIS,2020)

4. المعلومات القانونية:

هي مجموعة من المعلومات الوثائقية المنشورة للجمهور حول القانون، ونظامه، ومصادره، وتنفيذه، والحقائق القانونية، والعلاقات القانونية، وإنفاذ القانون، وانتهاك القانون، ومنع انتهاك القانون، إلخ(**Anatolii Getman,2018.**)

5. مصادر المعلومات القانونية:

تتكون مصادر المعلومات القانونية في المقام الأول من التشريعات والسوابق القضائية والعقيدة، ولكن كثيرا ما يتم الوصول إلى مصادر وثائقية أخرى (مثل الرسائل المعممة والمبادئ التوجيهية وتقارير التحقيق والوثائق التحضيرية)،عادة ما يكون لدى مستخدم مصادر المعلومات القانونية مشكلة في ذهنه يحاول إيجاد حلًا لها أو على الأقل يجد حججا قد تؤدي إلى حل أو حلول مختلفة (**Arno R. Lodder and Anja Oskamp.2006**)

- وقد وضعت الباحثة **تعريفا إجرائيا لمصطلح المعلومات القانونية الإلكترونية وهو كالتالى:** (هى المعلومات القانونية التى تتوافر للمتخصصين فى القانون، وذلك بشكل إلكترونى من خلال عدة وسائط إما على قرص مليزر،أو من خلال المواقع القانونية على شبكة الإنترنت أو قواعد البيانات القانونية سواء بالاشتراك فى تلك القواعد أو إتاحتها بشكل مجانى)

8. الدراسات السابقة والمثيلة:

وقد رتبتهم الباحثة وفقا للترتيب الزمنى الاقدم فالاحدث:

لعل أهم ما قدم من دراسات عربية عن موضوع دراسات الإفادة دراسة (**يحيى جاد الله،1996**) والتى هدفت إلى التعرف على سمات وخصائص الصحفيين المصريين ونمط إفادتهم من المعلومات وسبل وتتبع ملاحقة الإنتاج الفكرى فى مجالات تخصصهم، وايضا التعرف على سبل ووسائط الاتصال الوثائقى والغير وثائقى فى اوساط الصحفيين فى مصر، وتناولت الدراسة مجموعة من التساؤلات منها:كيفية تعامل الصحفيين بكل فئاتهم مع المعلومات وأوعيتها وأجهزتها، وماهى العوامل المؤثرة فى سلوك الصحفيين المصريين فى تعاملهم مع أوعية المعلومات وأجهزتها وخدماتها، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى وقام الباحث باختيار عينة طبقية بنسبة 20% من الصحفيين المصريين، وتم توزيع استبيان لتحليل الاستجابات المختلفة من الصحفيين بالاضافة الى المقابلة الشخصية والملاحظة المباشرة وقد توصلت نتائج الدراسة إلى مجموعة من العناصر منها:عدم توافر الخبرات والمهارات لدى الصحفيين من المعلومات والتى تمكنهم من الاستخدام الامثل لمصادر المعلومات المتاحة، يتجه الصحفيون إلى مكتباتهم الخاصة وارشيفاتهم ومرافق معلومات مؤسساتهم التى يعملون بها فى الحصول على المعلومات، كما اظهرت الدراسة الميدانية مدى حاجة الصحفيين المستفيدين من المعلومات إلى التدريب على كيفية الإفادة من مصادر المعلومات المتاحة وخدماتها لتحقيق الفعالية فى استثمار المواد المتاحة.

أما دراسة (**ممدوح على**، 2007). تناولت الدراسة دوافع استخدام القانونيين للمعلومات وانواع المعلومات التى يحتاجها القانونيون وطبيعتها وأشكال مصادر المعلومات التى يفضل القانونيون والاعتماد عليها وسبل حصولهم على المعلومات، ومعوقات حصولهم عليها والعوامل التى تؤثر فى إفادتهم منها، وقد ركزت الدراسة على ثلاث فئات من المجتمع القانونى وهي: أعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم فى كليات الحقوق جمهورية مصر العربية، أعضاء السلك القضائي ومعاونوهم بالهيئات القضائية، المحامون بتخصصاتهم المختلفة وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى والمنهج الميدانى لجمع البيانات عن طريق الاستبانة والمقابلات الشخصية والملاحظة المباشرة ودراسة الإنتاج الفكري المنشور في موضوع الرسالة، ثم القيام بوصف وتحليل البيانات

وأوضحت الدراسة أن 50 % فقط من القانونيين فى مصر يستخدمون قواعد البيانات القانونية وأرجع الباحث ضعف الإفادة من قواعد البيانات القانونية لمجموعة من الأسباب هى (مستوى التدريب وصعوبة الأستخدام وتكلفة الإتاحة) ، كما أشارت ذات الدراسة أيضاً إلى طبيعة المعلومات التى يحتاج إليها القانونيون بشكل دورى لإنجاز أعمالهم حيث رتبت مصادر المعلومات حسب أهميتها كالتالى: أحدث التشريعات، الدستور المصرى والقوانين – الوثائق المتصلة بالقضايا، الآراء والتحليلات القانونية، اللوائح الإدارية، الوثائق الأصلية) وذلك إعتماداً على استبيان تم توزيعه على مجتمع الدراسة من (أعضاء هيئة التدريس – أعضاء السلك القضائى – المحامين) وهذا يشير إلى أهمية تلك المصادر الأولية وضرورة دراستها لزيادة معدلات الإفادة منها.

بينما تناولت دراسة (لبنى أحمد عبد الحفيظ،2011) التعرض لدراسة أنماط الإفادة من معلومات شركات السيارات بمصر للأسباب الآتية: أن الدراسة تفيد قطاع السيارات فى مصر، تلقى الدراسة الضوء على أهمية المعلومات فى شركات السيارات للنهوض بعملية تدفق المعلومات، ومن ثم الاستخدام الأمثل لهذه المعلومات، تعتبر هذه الدراسة مكملة لغيرها من دراسات الإفادة من المعلومات فى المجتمع المصرى.

كما تهدف الدراسة إلى التعرف على خصائص مهندسى السيارات وأنماط إفادتهم من المعلومات وسبل ملاحقتهم للإنتاج الفكرى. والوقوف على أسباب النجاح والمعوقات التى تحول دون الإفادة من الخدمات ومدى رضاء المستفيدين عن الخدمات المتاحة فى مجال تخصصهم. وتم استخدام المنهج الوصفى التحليلى الذى يأخذ بالأساليب الإحصائية بالاستعانة بأداة الاستبيان، وقائمة المراجعة، والملاحظة المباشرة، والمقابلات الشخصية، والمصادر المكتوبة.

وتتناول حدود الدراسة وتختص بمجال الهندسة الميكانيكية قسمى ميكانيكا إنتاج وهندسة سيارات وجرارات. وقد تم اختيار ٢٠ شركة سيارات، يعمل بها ٩٨١ مهندسًا لتدخل فى نطاق البحث.

وقد خرجت الباحثة بمجموعة من النتائج كان من أهمها: لاتوجد صناعة سيارات حقيقية فى مصر ضآلة حجم الإنتاج الفكرى المصرى فى مجال السيارات، تتسم شركات السيارات فى مصر بالتبعية المطلقة للشركات الأم. الأمية المعلوماتية لمجتمع شركات السيارات، لا توجد مكتبات فى أغلب شركات السيارات، وإن وجدت فهى متدهورة. وأن أمين المكتبة غير مؤهل لتفعيل المكتبة وربطها بالمؤسسة التى تنتمى إليها. وفى ضوء النتائج التى تم التوصل إليها قامت الباحثة بوضع المقترحات والتوصيات لتطوير مرافق المعلومات فى مجال صناعة السيارات فى مصر.

أما دراسة (رضوى النوسانى،2013). استهدفت تقديم دراسة ميدانية عن إفادة الزراعيين من المعلومات المتاحة على الإنترنت. واستخدم البحث المنهج المسحي الميداني. وتكونت مجموعة البحث من 769 فرد من المهندسون الزراعيون بمديريات الزراعة. وتمثلت أدوات البحث في الاستبيان والمقابلات الشخصية والاتصالات والزيارات الميدانية. وتوصل البحث إلى عدة نتائج من أبرزها ضعف وقلة مصادر المعلومات الزراعية المصرية المتاحة على الإنترنت. فلا يوجد قواعد بيانات زراعية. وندرة في المواقع الزراعية المتاحة مقارنة بما هو متاح على الصعيد العالمي وقلة الدوريات والمنتديات. كما تبين أن التعلم الذاتي هو السبيل الأول لتعلم الزراعيين للإنترنت بنسبة 32.04 %. وأن المنزل هو المكان المفضل لهم للاتصال بالإنترنت بنسبة 91.85%. وأن وصلات ADSL هي وسيلة الاتصال الأساسية بالإنترنت. وأوصى البحث بضرورة القيام بدراسة إفادة الزراعيين من المعلومات المتاحة على الإنترنت.

بينما تهدف دراسة (احمد كارم أحمد،2014) إلى دراسة وتحليل وتقييم قواعد بيانات التشريعات القانونية والأحكام القضائية المتاحة على شبكة الإنترنت فى جمهورية مصر العربية والتعرف على مواطن القوة والضعف بها وذلك من خلال مجموعة من المواصفات المعيارية المستنبطة لتقييم قواعد البيانات حصل عليها الباحث من خلال مراجعة الإنتاج

الفكرى المنشور فى موضوع قواعد البيانات القانونية وكذلك من خلال الإطلاع على العديد من قواعد البيانات القانونية المحلية والعالمية ومراجعة المعايير العالمية المعتمدة لتقييم قواعد البيانات. قام الباحث بإستخدام المنهج المسحى الميدانى لحصر ودراسة نماذج قواعد بيانات التشريعات القانونية والأحكام القضائية ودراساتها وتحليلها للوصول إلى متطلباتها الفنية والوظيفية والتعرف على مواطن القوة والضعف بها. وقام الباحث بتصميم قائمتى مراجعة لتقييم قواعد بيانات التشريعات القانونية والأحكام القضائية، كما إعتمدت الدراسة على المقابلات الحرة مع المسئولين عن قواعد البيانات كأحد أدوات جمع البيانات.

وبناءً عليه خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج من أهمها أن أكثر قواعد البيانات تحقيقاً لمعايير تقييم قواعد بيانات التشريعات القانونية هى قاعدة تشريعات البوابة القانونية حيث حققت 86 معياراً بنسبة 69 %، تليها فى المركز الثانى بفارق عشرة معايير فرعية قاعدة تشريعات شبكة قوانين الشرق حيث حققت 76 معياراً بنسبة 61%، ثم تأتى فى المركز الثالث قاعدة تشريعات بوابة مصر للقانون والقضاء بمجموع معايير 64 معياراً بنسبة 51 %، بينما تأتى فى المركز الأخير قاعدة التشريعات والإجتهادات المصرية بمجموع 56 معياراً أى بنسبة 45%، أما على مستوى قواعد بيانات الأحكام القضائية فنجد أن أكثر قواعد البيانات تحقيقاً لمعايير تقييم قواعد بيانات الأحكام القضائية هى قاعدة أحكام شبكة قوانين الشرق حيث حققت 76 معياراً فرعياً بنسبة 61%، تليها كلاً من قاعدة التشريعات والإجتهادات المصرية وقاعدة أحكام البوابة القانونية بمجموع 58 معياراً لكل منهم أى بنسبة 47%، ثم تأتى قاعدة أحكام بوابة مصر للقانون والقضاء فى المركز الأخير برصيد 49 معياراً بنسبة 40 %.

بينما دراسة **(احمد كارم،2020)** تهدف هذه الدراسة إلي التعرف على معاهد المعلومات القانونية ودورها في اتاحة المعلومات القانونية للجمهور العام، كما تهتم الدراسة بدراسة الوضع الحالي لأدوات الوصول الحر للمعلومات القانونية في مصر وكذلك التعرف علي مبادرات واعلانات الوصول الحر للمعلومات القانونية علي مستوى العالم كما تناولت الدراسة التعرف علي ماهية المعلومات القانونية والحق في وصول الجمهور للمعلومات القانونية ودور معاهد المعلومات القانونية كأحد مزودي خدمات المعلومات القانونية على شبكة الإنترنت،

وتناول الجانب الميداني للدراسة، المتمثل في معاهد المعلومات القانونية Legal information Institute على مستوى العالم، وعددهم 29 معهد للمعلومات القانونية وذلك للتعرف على سماتها العامة وتاريخ نشأتها ومسمياتها والجهات التابعة لها وأهدافها ودورها في حركة الوصول الحر للقانون مع دراسة إمكانيات البحث المتوفرة بها ومخرجاتها لاستنباط نموذج للمعهد المصري للمعلومات القانونية بما يتلاءم مع متطلبات واحتياجات المجتمع المصري.،

واختتمت الدراسة بتصور مقترح لتأسيس المعهد المصري للمعلومات القانونية من حيث السمات العامة للمعهد المقترح والأهداف والمحتوى وإمكانيات البحث والتصفح وإمكانيات التعامل مع مخرجات البحث والدعم الفني والتمويل والإمكانيات الفنية اللازمة.

ويتضح لنا من سرد الدراسات العربية انه لا توجد سوا دراسة عربية واحدة تتناول الموضوع وهى دراسة (ممدوح على، 2007). وتختلف دراسة الباحثة عن تلك الدراسة فى ان عينة المواقع القانونية الالكترونية تبدأ فترتها الزمنية من عام 2009 حتى 2020، كما تناولت دراسة (ممدوح على، 2007). قواعد البيانات القانونية لدى ثلاث فئات وهم اعضاء هيئة التدريس والمحامين والقضائين بينما تتناول الباحثة المواقع القانونية الالكترونية العامة لدى فئة المحامين فقط.

الدراسات الأجنبية:

هناك عدد من الدراسات الأجنبية التى تتناول أوجه الإفادة من المعلومات الالكترونية بصفة عامة والمعلومات القانونية بصفة خاصة ومن بينها:

دراسة [a] PruePresserNicki McLaurin Smith and(2005,) والتى تهدف الى التعرف على البرنامج التعليمي لمهارات تعليم المعلومات القانونية(LIST) ، وهو مشروع ناجح للتعلم عبر شبكة الإنترنت في كلية الحقوق بجامعة ملبورن استنادًا إلى معايير محو الأمية المعلوماتية التابعة لمجلس أمناء الجامعة الأسترالية. والتى تم الوصول إليها في 10 سبتمبر 2002،و تشمل عوامل النجاح الرئيسية فى هذا المشروع التفاعل والتكامل مع محتوى القانون الأساسي والتعاون بين أمناء المكتبات وأعضاء هيئة التدريس والطلاب.ويسعى هذا البرنامج إلى تعليم مهارات البحث المستقل عن المعلومات وتقييمها والاستفادة من جميع المصادر المتاحة ؛ و "الوعي بتقنيات الاتصالات المتقدمة،وذلك من خلال دراسة تجريبية على مجموعة من الطلاب مقسمين إلى أربع مجموعات وملاحظة إستخدامهم للبرنامج، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى ثبوت نجاح البرنامج وتأقلم طلاب كلية الحقوق على استخدامه وتواصلهم بشكل ناجح مع أمناء المكتبات فى الحصول على المعلومات القانونية

وقدمت دراسة.**(Akpoghome U. Theresa1 and idiegbeyan Ose Jerome, 2010)** دور المكتبات الرقمية في البحث القانوني. ومفهوم المكتبة الرقمية ومزاياها ومشكلاتها، ومفهوم البحث القانوني، وأهمية مصادر المعلومات، واحتياجات المعلومات، والبحث عن سلوك المحامين، كما اشارت هذه الدراسة إلى توفير المكتبة الرقمية لملفات تحتوى على معلومات قانونية يحتاجها المتخصصون فى القانون وذلك من خلال البحث فى فهرس مصنف يحتوى على أكثر من 4000 مصدر معلومات الكترونى وصفحات الويب المتخصصة فى مجال القانون والتى تعتبر مورد شامل للمشتغلين بمهنة المحاماة والذين لديهم القدرة على البحث الإلكترونى على شبكة الإنترنت

وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى مناقشة نتائج الملاحظات التي أجريت في بعض الجامعات في نيجيريا، وذلك باشتراك المكتبات فى مختلف قواعد البيانات القانونية منها Lexis Nexis وLegalpedia و Compulaw و Ebscohost، وعمل ذلك على توفير العديد من المصادر للحصول على المعلومات القانونية للباحثين التى تفيدهم فى أبحاثهم، من خلال اختيار ما يناسبهم من نتائج البحث على قواعد البيانات والضغط بزر بسيط على الوثيقة المختارة من بين مجموعة نتائج البحث والتى يمكن طباعتها فى شكل ورقى.

أما دراسة **(Bruce Walter Hanik ,2011)** فقد تناولت مدى افادة المعلمون الصحيون للمعرفة الصحية وخاصة التعامل مع الوسائل الالكترونية، وبالتالي تمكين المعلمين الصحيين من أداء هذه الوظيفة. وقد قامت هذه الدراسة بإجراء مراجعة منهجية للأدبيات من أجل التحقيق في مستويات محو الأمية في مجال الصحة الإلكترونية لطلاب المرحلة الجامعية الأولى. كما استخدمت الدراسة منهج التقييم الذاتي (RRSA-h) لقياس قدرة تخصصات التثقيف الصحي فى العثور على المعلومات الصحية الإلكترونية وتقييمها، وتم إجراء دراسة للتحقيق في خصائص الطلاب التي تميز بين الطلاب ذوي المستوى العالي والمتوسط ، وانخفاض مستويات محو الأمية في مجال الصحة الإلكترونية.

وكشفت الدراسة عن طلاب الجامعات الذى لديهم قدرة محدودة على العثور على المعلومات الصحية الإلكترونية وتقييمها. كما أشار منهج RRSA-h إلى أن طلاب الجامعات من المستوى الأدنى لديهم قدرة أقل فى العثور على معلومات الصحة الإلكترونية وتقييمها من طلاب المستوى الأعلى. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أنه يجب تطوير التقنيات التعليمية لتحسين مستويات الصحة الإلكترونية لتخصصات التثقيف الصحي. ويجب تصميم فرص التعلم لتحسين مستويات محو الأمية في مجال الصحة الإلكترونية.

وأوضحت دراسة **(Doris Liebwald,2015)** كيفية التطلع لإنشاء نظام معلومات قانوني وطنى متكامل، يعمل على إفادة المستفيدين العاديين الذى يبحثون عن المعلومات القانونية ، وأولئك الذين يتخصصون فى القانون وذلك من خلال مساعدتهم للوصول إلى المعلومة القانونية بشكل أدق، بناء على ذلك، يتم التأكيد أيضا على أن هندسة المعرفة القانونية الذكية التى تنطوي على إمكانات عالية لزيادة الدقة والعقلانية في الحصول على النتائج القانونية، وذلك من خلال استغلال وسائل وتكنولوجيات العصر بدلا من التمسك بالشكل الورقى. وعلى هذا الأساس، تقترح الدراسة وضع مجموعة أساسية من معايير الصياغة القانونية الأساسية التي يمكن التحكم فيها والتقاضي بشأنها على الاتحاد الأوروبي وعلى المستوى الوطني، من أجل تعزيز دقة القانون ونزاهته وفهمه وإمكانية الوصول إليه.

وكان الهدف من دراسة **(Ugo Pagallo(2019)** . كيفية تعامل العلماء مع القانون كمسألة معلومات من خلال التمييز بين ثلاثة مستويات مختلفة من التحليل لمفهوم المعلومات القانونية وهى إما تكون "واقع" و "حول" الواقع و "من أجل" الواقع، كما تتناول هذه المقالة المعلومات الأكثر شيوعًا والأكثر أهمية في المجال القانوني، أي المعلومات القانونية "للواقع" وتعريفها كمجموعة من القواعد أو التعليمات لتحديد العناصر المعلوماتية الأخرى في النظام. وتوصلت نتائج الدراسة إلى التركيز على القواعد التي أقرها المشرعون وقرارات المحاكم، لتحديد القوانين، والتي بموجبها تتدفق المعلومات القانونية في النظام، والتي يمكن أن تدعم بشكل فعال المداولات السياسية وصنع القرار.

بينما تناولت دراسة (**Saarenpää Ahti, 2020)** المبادىء الأساسية لاسترجاع المعلومات القانونية،وذلك من خلال عدة عوامل وهى: الوصول الشامل للمواد الرسمية القانونية، دقة المعلومات القانونية، تحديد مكان وزمان المعلومات القانونية، استرجاع المعلومات من قواعد البيانات القانونية، الفهم اللغوي والمنهجي للمعلومات القانونية، مدى توفر المواد القانونية مجانًا، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أنه يجب تقييم هذه المبادىء تحت رعاية الدولة ومن خلال ضبط المعلومات القانونية والتى تعتبر جزء من الثقافة القانونية لدى المحامين وتصحيح مسارها على البيئة الرقمية، كما اشارت الدراسة إلى إقتراح فكرة التشريعات التفاعلية والتى يتم فيها اضافة الصور للنصوص القانونية والتى من شأنها أن تحل محل النصوص الخطية التقليدية وذلك لضمان جودة المعلومات المعنية، وبالتالي يمكن لمستخدم النص الحصول على معلومات إضافية حول النقاط ذات الصلة والتى ستكون مرئية بشكل أكبر.

<u>الإطار النظرى للدراسة</u>

تلعب تكنولوجيا المعلومات دورًا مركزيًا في مجال القانون والممارسة القانونية، ومن ثم تتكون مصادر المعلومات القانونية في المقام الأول من عنصرين وهما: التشريعات والاحكام القضائية، عادة ما يواجه المستفيدين مشكلة فى الحصول على إجابة لاستفسار قانونى معين أو على الأقل من مصادر المعلومات القانونية أو على الأقل إيجاد الحجج القانونية التي قد تؤدي إلى حل أو حلول مختلفة. على سبيل المثال، يتم استشارة المحامي في القضية الخاصة بعميل معين الذى يعاني من مشكلة قانونية، من ثم يقوم المحامي في المقام الأول بالبحث فى المصادر القانونية الورقية والإلكترونية والتى تقدم وجهات نظر متضاربة حول وقائع القضية وكذلك المعايير القانونية المعمول بها من قبل الأطراف، على القاضي أن يبت في القضية بتطبيق القانون الذى يراه من خلال وقائع القضية

كما يواجه المحامون بشكل متزايد الكثير من الوثائق النصية التي يجدون فيها الحجج والقوانين للحالات المماثلة، وحلول للمشاكل عند صياغة التشريعات، والتى تجعله يلجأ إلى استشارة جميع المصادر القانونية الموجودة حول هذا الموضوع، بالإضافة إلى ذلك قد يكون أي مواطن مهتمًا بتلك المصادر القانونية للوصول إلى القانون وذلك لمعرفة القوانين أو الحلول لوضع قضيته. ومع ذلك الوثائق القانونية الإلكترونية تتم صياغتها لاستخدامها في شكل ورقي او بشكل الكتروني والتى يمكن طباعتها من خلال معالجتها بواسطة أجهزة الكمبيوتر من أجل العمل في أنظمة المعلومات الحالية.

في منتصف التسعينيات قامت جامعة تيلبورج Tilburg بإنشاء نظام الكترونى قانونى لوزارة العدل الهولندية يسمح للمحرر التشريعي للوصول إلى النسخة الإلكترونية من الدليل الهولندي لـــصياغة نصوص القانون والتي يمكن استخدامها كقائمة مرجعية، وهكذا فى معهد القانون الاجتماعي بجامعة لوفان الكاثوليكية ku University Leuven

بلجيكا،يتيح النظام للمستخدم القيام به بشكل شبه آلي بناء التشريعات التى تتوافق مع المبادئ التوجيهية للصياغة التشريعية للحكومة الفلمنكية. عند بدء التشغيل، يطلب النظام من المسئول تحديد نوع المستند (على سبيل المثال، قرار وزاري) وينشئ نموذجًا مطابقًا. ويقوم المستخدم بملء شاشات الحوار لجعل النظام يدخل أجزاء من النص في المكان المناسب. **(Arno R. Lodder, (2006))**

المكتبات الرقمية القانونية:

تعتبر المكتبات الرقمية القانونية من الموضوعات التى اهتمت بها العديد من الجامعات وشركات المحاماة والتى تقوم بإنشاء مكتبات ومستودعات رقمية وتثبيت برامج تمكن الطلاب والممارسين من الوصول إلى المزيد معلومات حديثة ومحدثة عن جميع القوانين والموضوعات القانونية الأخرى. مثال على ذلك كليات الحقوق بجامعة بنين وجامعة جوس وجامعة إبادان حيث يتعرض الطلاب والموظفون لمجموعة متنوعة من المعلومات حول القانون ومجالات أخرى.

تحتوي قاعدة البيانات هذه على جميع القوانين والقضايا والفهارس والمواد التي يمكن لأي ممارس قانوني أو طالب تخيلها ويتم الوصول إلى المعلومات بسرعة عالية جدًا وبدون ضغوط. يقوم المستخدمون بتطوير مهاراتهم البحثية وفي نفس الوقت لديهم معرفة بالمواد ذات النسخ الورقية

ومن هنا يمكن القول بأن ثورة المهارات هذه نشأت لأول مرة في المملكة المتحدة في الثمانينيات في مرحلة التدريب المهني وتأثرت بالتطورات في التعليم والتدريب القانونيين في أمريكا الشمالية وهونغ كونغ. مع هذه الثورة جاءت المحاولة الأولى لاستخدام البحث القانوني كمهارة منفصلة تستحق اهتمامًا خاصًا في تدريب المحامين. والدليل على ذلك بأن المحامين في شركات المحاماة الأمريكية أصبحوا الآن على دراية بالكمبيوتر ولديهم مهارات ممتازة في الكتابة والإنتاج، وقد اعتادوا على استخدام مجموعة واسعة من الأدوات للعمل

ولذلك فالمحامي الجيد هو المحامي الذي يعرف القانون، والمحامي الأفضل هو الذى يعرف مكان العثور على المعلومات القانونية. وذلك عن طريق البحث فى المكتبات الرقمية التى تساعد المحاميون المهنيون فى البحث القانوني حيث يمكن الوصول إلى المعلومات بوتيرة أسرع ومنها يحصل المحاميون على مصادر أكثر مما يمكن العثور عليه في مكتبات القانون التقليدية. ستجعل المكتبات الرقمية البحث القانوني أكثر تحديًا وإثارة للاهتمام حيث سيتعرض الممارسون القانونيون وطلاب القانون لبيئة أكثر ثراءً وحداثة توفرها..**(Jerome Idiegbeyan-ose, 2010)**

المحامي الرقمي

ظهر حديثا ما يمكن أن نسميه المحامي الرقمى الذي يقوم بتقديم خدمات الاستشارة عبر شبكة الإنترنت والشبكات الاجتماعية، ويتعامل بشكل إلكتروني مع موكليه دون الحاجة إلى الالتقاء بهم، كما أنه يتبادل الإجراءات مع المحاكم عبر الوسائط الإلكترونية، مما جعله في صلب العدالة الرقمية وفاعلا أساسيا فيها.

وقد ساهمت سهولة الوصول إلى المعلومات القانونية المنافسة من أطراف ليسوا بمحامين في خدمات تعتبر تقليديا جزءا لا يتجزء من مهنة المحاماة، كما لوحظ أنه يجب أن يكون المحامون جاهزين لممارسة مهنية تسمح للعملاء بطريقة جديدة للوصول إلى الخدمات القانونية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال، وخشية أن يعتقد البعض أن قانون الممارسة عبر الإنترنت أو الممارسة الإفتراضية من نسيج الخيال، فقد أصدرت نقابة المحامين الأمريكيين كتابا بعنوان "قانون الممارسة الإفتراضية" الذي يتضمن كيفية تشغيل مكتب افتراضي مع المحافظة على أخلاقيات المهنة.

ومن هنا أصبح استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة فى تطورا متزايدا في الحياة اليومية، وفي ظل هذا التوجه زاد استخدام المحامين للفاكسات والهواتف اللاسلكية، والهواتف الخلوية، والبريد الإلكتروني، والبريد الصوتي، والشبكات الداخلية وشبكة الإنترنت في تسيير أعمالهم، على الرغم من أن بعض المحامين لا يزالون يرفضون استخدام التكنولوجيات الجديدة في ممارساتهم، هذه التحديات الجديدة جعلت من الصعب على المحامين تحديد الأخلاقيات والمبادئ عبر الشبكات المفتوحة، فلم تكن مهنة المحاماة، ولن تكون بعيدة عن مبدأ التأثر والتأثير، ولن تكون بمعزل عن هذه التطورات الجذرية التي من حولها، مما استدعى الاستفادة من المعلومات في تدبير مكاتب المحاماة واستخدام الطابعات والفاكسات وآلات

النسخ والماسحات الضوئية وتطبيقات الهواتف الذكية، ثم بعد ذلك جاءت الإنترنت التي فرضت نفسها فرضا في حياته اليومية والمهنية، فتغيرت العديد من أشكال الممارسة في مهنة المحاماة، وأنتجت ما يصطلح عليه المحامي الرقمي. **(الخامس فاضيلى،2020)**

بنوك وقواعد المعلومات القانونية فى مصر

يرجع أنشاء بنوك وقواعد المعلومات القانونية فى مصر إلى بداية الثمانينات، ففى عام 1981 إنشىء بنك المعلومات القانونية والقضائية للنشرتى، وهو بنك معلومات تجارى يعمل على ميكنة أحكام محكمة النقض المدنية والجنائية لتسهيل الاستفادة منها والإلمام بها، باعتبارها اداة معاونة للقضاه للفصل فى القضايا الجارية بسرعة بشرط وجود نص تشريعى يلتزم به القاضى.

وفى بداية الثمانينات من القرن العشرين اعد مجلس الشعب المصرى موسوعة للتشريعات القانونية وأنشئت بنك معلومات خاص بها.

وفى اواخر عام 1989 أنشأت وزارة العدل بنكاً للمعلومات القانونية فى محكمة النقض، اطلق عليه مركز المعلومات القضائى وذلك بهدف ميكنة مجموعة احكام محكمة النقض المدنية والجنائية لمنع تضاربها من جهة ولتسهيل الاستفادة منها من جهة اخرى.

مميزات بنوك وقواعد المعلومات القانونية فى مصر

1. مراجعة وتطوير التشريعات وتقنينها فى مجموعات متخصصة
2. دعم اتخاذ القرارات وخاصة فيما يتعلق بالجهات التشريعية والتنفيذية
3. المساهمة فى تحقيق الدقة والسرعة فى توفير المعلومات اللازمة لرجال القانون
4. ضمان عدم تصادم القوانين والتشريعات
5. الوقوف على أحدث التطورات لكل قانون أو تشريع
6. تنمية الانتاج الفكرى فى مجال القانون
7. الاستفادة من مخرجاتها كبديل عن انتقاء بعض المواد القانونية **(رؤوف عبدالحفيظ هلال،2008)**

ثانيا: نتائج الدراسة:

1. النوع: (27)

جدول (1) النوع

م	الذكور		الإناث		الإجمالى	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
1	167	79.5	43	20.5	210	%100

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (1) إن الذكور يمثلون الغالبية بالنسبة لعينة الدراسة وذلك بواقع 167 محامى بنسبة 79.5% مقارنة بالإناث التى بلغن عددهن 43 بالنسبة لعينة الدراسة بنسبة 20.5%. ويرجع ذلك إلى كثرة عدد الذكور المشتغلين بمهنة المحاماة، مع قلة عدد الإناث المحاميات.

2.السن: (28)

جدول (2) السن

م	السن	العدد	النسبة %
1	أقل من 30 سنة	31	%14.7
2	من 31-39	75	%35.7
3	من 40- 49	72	%34.3
4	من 50-59	21	%10
5	60 سنة فأكثر	11	%5.3
	الاجمالى	210	%100

يبرز لنا الجدول السابق رقم (2) بأن المشاركون فى الدراسة تم توزيعهم على خمس فئات عمرية وبلغت أعلى فئة من المشاركين فى عينة الدراسة الفئة العمرية هى من (فئة 31-39) بواقع عدد 75 محامى بنسبة 35.7%، تليها مباشرة الفئة العمرية (فئة 40-49) بنسبة بلغت 34.3%، بينما الفئة العمرية (60 سنة فأكثر) أقل نسبة حيث بلغت نسبة 5.3%، ويرجع ذلك لإنشغالهم بالإضافة إلى رهبة البعض من التعامل مع شبكة الإنترنت.

3.الدرجة الوظيفية: (29)

جدول (3) الدرجة الوظيفية

م	الدرجة الوظيفية:	العدد	النسبة %
1	جدول عام	11	%5.3
2	محامى ابتدائى	33	%15.7
3	محامى استئناف	123	%58.5
4	محامى نقض	43	%20.5
	الاجمالى	210	%100

يلاحظ من الجدول رقم (3) ان أعلى الدرجات الوظيفية المشاركة فى عينة الدراسة هى درجة **محامى استئناف** بعدد 123 محامى وذلك بنسبة 85.5%، وذلك يفسر بأن فئة محامى الاستئناف هم أكثر الدرجات الوظيفية فى عينة الدراسة الإهتمام بكل ما هو جديد فى المجال. يليها فئة **محامى نقض** بنسبة 20.5%والفئة الاقل عددا هى درجة **جدول عام** بواقع 11 محامى بنسبة 5.3%.

ثانيا: استخدام شبكة الإنترنت وخدماتها:

4. **استخدام شبكة الإنترنت: (30)**

جدول (4) استخدام شبكة الإنترنت

م	بيان	العدد	النسبة المئوية
1	نعم	209	%99.5
2	لا	1	%0.5
	الإجمالي	210	%100

يتضح من الجدول السابق رقم (4) بأن 209 محامى من عينة الدراسة بنسبة 99.5% يستخدمون شبكة الإنترنت، بينما محامى واحد فقط من عينة الدراسة بنسبة 0.5% لا يستخدم شبكة الإنترنت. وذلك يعكس انتشار وفرض شبكة الإنترنت فى عصر التكنولوجيا الذى نعيش فيه حالياً.

5. الوقت المستغرق لاستخدامك شبكة الإنترنت: (31)

جدول (5) الوقت المستغرق لاستخدام شبكة الإنترنت

م	الوقت المستغرق لاستخدامك شبكة الإنترنت	العدد	النسبة %
1	اقل من ساعة يومياً	16	%7.6
2	ساعة فأكثر يومياً	100	%47.6
3	يومياً	85	%40.5
4	اسبوعياً	4	%1.9
5	شهرياً	5	%2.4
	الاجمالى	210	%100

ويلاحظ لنا من الجدول رقم (5) بأن أكثر الأوقات المستخدمة لشبكة الإنترنت من عينة الدراسة هى ساعة فأكثر يومياً بواقع 100 محامى من عينة الدراسة بنسبة 47.5%،وذلك يوضح انه لاغنى عن استخدام شبكة الانترنت فى عصر التكنولوجيا الذى نعيش فيه، يليها استخدام شبكة الإنترنت يومياً بنسبة 40.5% بينما أقل الاوقات المستخدمة لشبكة الإنترنت هى شهرياً وذلك بنسبة 2.4%

6. طرق اكتساب الخبرة فى استخدام شبكة الإنترنت: (32)

جدول (6) اكتساب خبرة استخدام شبكة الانترنت

م	اكتساب خبرة استخدام الانترنت	عدد التكرارات	النسبة %
1	خبرتى الشخصية	152	%72.4
2	عن طريق الدورات التدريبية	18	%8.6
3	مساعدة أحد الزملاء فى المجال	17	%8.1
4	ضرورة عملك تحتم ذلك	64	%30.5

يتضح من بيانات الجدول رقم (6) بأن اكثر مصادر اكتساب خبرة عينة الدراسة فى استخدام شبكة الانترنت هو "**الخبرة الشخصية**" وذلك بواقع عدد تكرارات 152 بنسبة 72.4%، اما من اكتسب خبرة استخدام شبكة الانترنت وذلك لان "**ضرورة عمله تحتم ذلك**" فكانوا بنسبة 30.5%، بينما اقل عدد تكرارات كانوا من تعلم استخدام شبكة الانترنت "**مساعدة احد الزملاء فى المجال**" كانوا بنسبة 8.1%.

ثالثاً: مدى الإفادة من شبكة الإنترنت فى الحصول على المعلومات القانونية

7. **استخدام المواقع القانونية الإلكترونية فى مجال عملك فى مهنة المحاماة:** (33)

جدول (7) استخدام المواقع القانونية الالكترونية فى مهنة المحاماة

م	بيان	العدد	النسبة المئوية
1	نعم	195	%92.8
2	لا	15	%7.2
	الإجمالي	210	%100

يشير الجدول رقم (7) السابق بأن 195 من افراد عينة الدراسة بنسبة 92.8% يستخدمون المواقع القانونية الإكترونية فى مجال عملهم فى مهنة المحاماة، بينما 15 من افراد عينة الدراسة بنسبة 7.2% لا يستخدمون المواقع القانونية الإلكترونية فى مهنة المحاماة، وذلك يوضح ان استخدام المواقع القانونية الإلكترونية لدى المحامين فى مجال عملهم ضرورة حتمية فى ظل عصر التكنولوجيا

8. درجة افادتك من المواقع القانونية الإلكترونية فى مجال عملك: (34)

جدول (8) مدى الافادة من المواقع القانونية الالكترونية فى مجال عمل المحاماة

م	درجة الافادة	العدد	النسبة %
1	ممتاز	31	%14.8
2	جيد جدا	67	%31.9
3	جيد	97	%46.2
4	ضعيف	11	%5.2
5	لا اعلم	4	%1.9
	الاجمالى	210	%100

يلاحظ من بيانات جدول رقم (8) بان 97 من افراد عينة الدراسة يستفيدون من المواقع الإلكترونية القانونية بشكل **جيد** وذلك بنسبة 46.2%، يليها المستفيدون من المواقع الإلكترونية بشكل **جيد جدا** وذلك بنسبة 31.9%، بينما 31 فقط من عينة الدراسة (المحاميين) يستفيدون من هذه المواقع الالكترونية القانونية بشكل **ممتاز** بنسبة 14.8%، اما الاستفادة بشكل **ضعيف** من هذه المواقع الالكترونية القانونية فتمثلت فى 11 محامى مهنى من عينة الدراسة وذلك بنسبة 5.2%

9. ماهى مجالات افادتك من المواقع القانونية الإلكترونية فى مجال عملك: (35)

جدول (9) مجالات الافادة من المواقع القانونية الالكترونية فى مجال عمل المحاماة

م	مجالات الافادة من المواقع القانونية الالكترونية	عدد التكرارات	النسبة %
1	معرفة كل ماهو جديد فى مجال القانون	142	%67.6
2	البحث عن التشريعات	101	%48.1
3	التعرف على احدث الأحكام القضائية	117	%55.7
4	الحصول على معلومات تفيد القضايا	144	%68.6
5	الحصول على كتب قانونية	82	%39

يتضح لنا من بيانات الجدول رقم (9) مجالات الافادة من المواقع الالكترونية فى مجال عمل المحاماة من وجهة نظر عينة الدراسة، فكانت اكثر المجالات افادة من قبل عينة الدراسة كانت **(للحصول على معلومات تفيد القضايا)** وذلك بنسبة 68.6%، بينما يليها **(معرفة كل ماهو جديد فى مجال القانون)** بنسبة 67.6%، وذلك يوضح باهتمام المشتغلين بمهنة المحاماة بمعرفة كل ماهو جديد فى مجال عملهم من خلال متابعة اصدار القرارات الجديدة والقوانين الحديثة التى تساعدهم على تطوير عملهم بينما **(للتعرف على أحدث الأحكام القضائية)** كانت اجابة وذلك بنسبة 55.7%، واقل المجالات افادة كانت **(للحصول على كتب قانونية)** بنسبة 39%.

10..مدى الاعتماد على المعلومات القانونية الإلكترونية أكثر من الشكل الورقى: (36)

جدول (10) مدى الاعتماد على المعلومات القانونية الالكترونية اكثر من الشكل الورقى

م	بيان	العدد	النسبة المئوية
1	نعم	112	%53.3
2	لا	98	%46.7
الإجمالي		210	%100

يشير الجدول السابق رقم (10) بأن 112 من عينة الدراسة بنسبة 53.3% يعتمدون على المعلومات القانونية الالكترونية اكثر من الشكل الورقى، بينما 98 من عينة الدراسة من المحاميين يعتمدون على الشكل الورقى اكثر من المعلومات القانونية الالكترونية، وذلك يرجع لأن هناك العديد من الأشخاص يهابون من فكرة الغاء الشكل الورقى بشكل كامل والاعتماد على الشكل الالكترونى فقط

11. الأساليب المتبعة فى الحصول على المعلومات القانونية الإلكترونية: (37)

جدول (11) الأساليب المتبعة فى الحصول على المعلومات القانونية الإلكترونية

م	الأساليب المتبعة فى الحصول على المعلومات القانونية الإلكترونية	عدد التكرارات	النسبة %
1	المواقع القانونية الإلكترونية	115	%55.3
2	الصفحات القانونية على شبكات التواصل الإجتماعى	110	%53.1
3	محرك البحث google	160	%76.8
4	مواقع المحاكم على شبكة الإنترنت	64	%30.9

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (11) الأساليب المتبعة فى الحصول على المعلومات القانونية الإكترونية فكانت أكثر الاساليب المتبعة هو **محرك البحث** google وذلك بنسبة **76.8%**، يليه **المواقع القانونية الإلكترونية** بنسبة **55.3%**، ثم **الصفحات القانونية على شبكات التواصل الاجتماعى** بنسبة **53.1%**، اما اقل الاساليب المتبعة فى الحصول على المعلومات القانونية الإلكترونية فكانت **مواقع المحاكم على شبكة الإنترنت** بنسبة **30.9%**

12. **درجة معرفة المحاميين المهنيين بالمواقع القانونية الإلكترونية: (38)**

جدول (12) درجة معرفة المحاميين المهنيين بالمواقع القانونية الإلكترونية

م	مدى معرفة المحاميين بالمواقع القانونية الالكترونية / عينة المواقع القانونية	ممتاز	جيد جدا	جيد	مقبول	ضعيف	اجمالى عدد التكرارات	النسبة المئوية
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	%
1	موقع محامى مصر	22	42	84	29	6	183	%10.9
2	البوابة القانونية للتشريعات المصرية	32	42	81	19	3	177	%10.4
3	موقع نقابة المحامين المصرية	55	43	67	27	1	193	%11.3
4	موقع محكمة النقض	44	44	66	22	2	178	%10.4
5	قاضى اون لاين	12	16	55	61	9	153	%8.9
6	بوابة مصر للقانون والقضاء	25	43	55	42	7	172	%10.2
7	موقع افاق القانون	7	18	45	65	11	146	%8.5
8	المركز الدولى للدراسات القانونية	16	20	53	59	8	156	%9.1
9	بوابة الحكومة المصرية	40	22	65	37	4	168	%9.8
10	بوابة وزارة العدل	43	29	65	40	2	179	%10.5
اجمالى التكرارات		296	319	636	401	53	1.705	%100

يشير الجدول السابق رقم (12) بأن غالبية أفراد عينة الدراسة من المحامين المهنيين يستفيدون من موقع "**نقابة المحامين المصرية**" وذلك بنسبة 11.3%، وذلك يوضح اهمية موقع نقابة المحامين المصرية للمحامين المهنيين عينة الدراسة لما يتضمنه من معلومات حديثة فى مجالهم العملى ومتابعة احدث القوانين واهم القرارات التى تصدر من النقابة، يليه موقع "**محامى مصر**" وذلك بنسبة 10.9%، بينما يتساوى موقعى **البوابة القانونية للتشريعات المصرية، موقع محكمة النقض** فى استفادة عينة الدراسة منهم وذلك بنسبة 10.4%، ويرجع ذلك إلى أهمية الموقعين فى الحصول على أهم التشريعات المصرية التى يقرها القانون المصرى والتى تهم المشتغلين بمهنة المحاماة، كما يشير الجدول ايضا إلى أن موقع " **بوابة وزارة العدل** " من المواقع التى يهتم بها المحامين عينة الدراسة وذلك بنسبة 10.5%، واقل المواقع القانونية التى يستفيد منها عينة الدراسة من المحامين كانت "**موقع افاق القانون**" وذلك بنسبة 8.5%.

13. **درجة مصداقية المعلومات القانونية الإلكترونية على شبكة الإنترنت: (39)**

جدول (13) درجة مصداقية المعلومات القانونية الإلكترونية على شبكة الإنترنت

م	درجة المصداقية	العدد	النسبة %
1	صادقة ودقيقة	55	%26.2
2	صادقة ولكنها غير دقيقة	149	%71
3	غير صادقة	6	%2.8
	الاجمالى	210	%100

يبرز لنا الجدول رقم (13) درجة مصداقية المعلومات القانونية الالكترونية على شبكة الانترنت فكانت استجابة 149 فردا من عينة الدراسة من المحامين بنسبة 71% بأنها **صادقة ولكنها غير دقيقة**،ويرجع ذلك إلى أن هناك بعض المواقع الغير رسمية تنشر معلومات زائفة وغير حقيقية ولذلك يجب التأكد من صحة المعلومات المنشورة من المواقع الرسمية للدولة، بينما 55 فردا من عينة الدراسة اجاب بأنها **صادقة ودقيقة** وذلك بنسبة 26.2%، بينما اجاب 6 افراد من عينة الدراسة بانها **غير صادقة** بالمرة.

14. **الصعوبات أثناء إستخدام شبكة الإنترنت فى الحصول على المعلومات القانونية الإلكترونية: (40)**

جدول (14) الصعوبات أثناء إستخدام شبكة الإنترنت فى الحصول على المعلومات القانونية الإلكترونية

م	بيان	العدد	النسبة المئوية
1	نعم	116	%55.2
2	لا	94	%44.8
الإجمالي		210	%100

يوضح الجدول رقم (14) بأن 116 فردا من عينة الدراسة من المحاميين المهنيين بنسبة 55.2% بأنها هناك صعوبات أثناء استخدام شبكة الانترنت فى الحصول على المعلومات القانونية بينما اجاب 94محامى مهنى من افراد العينة بنسبة 44.8% بانه لا توجد اى صعوبات اثناء الحصول على المعلومات القانونية الالكترونية من شبكة الانترنت

15. **أهم الصعوبات التى واجهتك أثناء حصولك على المعلومات القانونية الإلكترونية على شبكة الإنترنت: (41)**

جدول (15) الصعوبات أثناء الحصول على المعلومات القانونية الإلكترونية على شبكة الإنترنت

م	الصعوبات التى واجهتك أثناء حصولك على المعلومات القانونية الإلكترونية على شبكة الإنترنت	عدد التكرارات	النسبة %
1	الموقع الإلكترونى غير متوافر دائما	59	%28.4
2	البيانات غير كافية وغير دقيقة	95	%45.7
3	لا يمكن الاعتماد الكلى على المواقع القانونية الالكترونية	142	%68.3
4	للحصول على الكتب القانونية الالكترونية لابد من مقابل مادى عن طريق بطاقة الإئتمان	66	%31.7

يشير الجدول السابق رقم (15) بان من اكثر الصعوبات التى واجهت عينة الدراسة اثناء الحصول على المعلومات القانونية الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت هى " **لايمكن الاعتماد الكلى على المواقع القانونية الإلكترونية** " وذلك بنسبة 68.3%، وذلك يوضح بأن طبيعة عمل المحامى المهنى يتطلب عليه الرجوع الى المصادر الورقية ايضا فى الحصول على نصوص قانونية معينة تساعده فى كتابة مذكراته او تحضير دفاعه فى قضية ما، ومن الصعوبات الاخرى التى واجهت عينة الدراسة هى " **البيانات غير كافية وغير دقيقة** " وذلك بنسبة 45.7%، بينما اقل الصعوبات التى واجهت عينة الدراسة هى " **الموقع الالكترونى غير متوافر دائما** " وذلك بنسبة 28.4%، ويرجع ذلك إلى عدم صلاحية الرابط الإلكترونى لبعض المواقع القانونية العامة لمدة طويلة.

النتائج والتوصيات

أولا: نتائج الدراسة:

انتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تجيب على التساؤلات التي طرحتها الباحثة في مقدمة الدراسة، وذلك فى الاتى:

1. أن 209 محامى من عينة الدراسة بنسبة 99.5% يستخدمون شبكة الإنترنت، بينما محامى واحد فقط من عينة الدراسة بنسبة 0.5% لا يستخدم شبكة الإنترنت
2. أن أكثر الأوقات المستخدمة لشبكة الإنترنت من عينة الدراسة هى ساعة فأكثر يومياً بواقع 100 محامى من عينة الدراسة بنسبة 47.5%، بينما أقل الاوقات المستخدمة لشبكة الإنترنت هى شهرياً بواقع خمسة محاميين بنسبة 2.4%
3. أن اكثر مصادر اكتساب خبرة عينة الدراسة فى استخدام شبكة الانترنت هو "الخبرة الشخصية" وذلك بواقع عدد تكرارات 152 بنسبة 72.4%، بينما اقل عدد تكرارات كانوا من تعلم استخدام شبكة الإنترنت "مساعدة احد الزملاء فى المجال" كانوا بواقع 17 تكرار وذلك بنسبة 8.1%.
4. أن 195 من افراد عينة الدراسة بنسبة 92.8% يستخدمون المواقع القانونية الإلكترونية فى مجال عملهم فى مهنة المحاماة، بينما 15 من افراد عينة الدراسة بنسبة 7.2% لا يستخدمون المواقع القانونية الإلكترونية فى مهنة المحاماة
5. ان 97 من افراد عينة الدراسة يستفيدون من المواقع الإلكترونية القانونية بشكل جيد وذلك بنسبة 46.2%، بينما 11 فقط من عينة الدراسة (المحامين) يستفيدون من هذه المواقع الإلكترونية القانونية بشكل ممتاز بنسبة 31، اما الاستفادة بشكل ضعيف من هذه المواقع الإلكترونية القانونية فتمثلت فى 11 محامى مهنى من عينة الدراسة وذلك بنسبة 5.2%
6. كانت اكثر المجالات افادة من قبل عينة الدراسة كانت (للحصول على معلومات تفيد القضايا) وذلك بواقع اجابة 144 محامى من عينة الدراسة وذلك بنسبة 68.6%، بينما يليها (معرفة كل ماهو جديد فى مجال القانون) وذلك بإجابة عدد 142 محامى بنسبة 67.6%، واقل المجالات افادة كانت (للحصول على كتب قانونية) وذلك بواقع 82 محامى بنسبة 39%.
7. أن 112 من عينة الدراسة بنسبة 53.3% يعتمدون على المعلومات القانونية الإلكترونية اكثر من الشكل الورقى، بينما 98 من عينة الدراسة من المحامين يعتمدون على الشكل الورقى اكثر من المعلومات القانونية الإلكترونية
8. كانت أكثر الاساليب المتبعة فى الحصول على المعلومات القانونية الإلكترونية هو محرك البحث google وذلك بواقع 160 تكرارا بنسبة 76.8%، يليه المواقع القانونية الإلكترونية بعدد تكرارات 115 بنسبة55.3%، اما اقل الاساليب المتبعة فى الحصول على المعلومات القانونية الإلكترونية فكانت مواقع المحاكم على شبكة الإنترنت بواقع 64 تكرارا بنسبة 30.9%

9.أن غالبية أفراد عينة الدراسة من المحامين المهنيين يستفيدون من موقع "نقابة المحاميين المصرية" وذلك بعدد تكرارات 193 بنسبة 11.3%، واقل المواقع القانونية التى يستفيد منها عينة الدراسة من المحاميين المهنيين كانت "موقع افاق القانون" وذلك بعدد 146 تكرارا بنسبة 8.5%

10.وبالنسبة لقياس درجة مصداقية المعلومات القانونية الإلكترونية على شبكة الإنترنت فكانت استجابة 149 فردا من عينة الدراسة من المحامين المهنيين بنسبة 71% بأنها صادقة ولكنها غير دقيقة، بينما 55 فردا من عينة الدراسة اجاب بأنها صادقة ودقيقة وذلك بنسبة 26.2%، بينما اجاب 6 افراد من عينة الدراسة بانها غير صادقة بالمرة.

11. أن 116 فردا من عينة الدراسة من المحامين المهنيين بنسبة 55.2% بأنها هناك صعوبات أثناء استخدام شبكة الإنترنت فى الحصول على المعلومات القانونية بينما اجاب 94محامى مهنى من افراد العينة بنسبة 44.8% بانه لا توجد اى صعوبات اثناء الحصول على المعلومات القانونية الإلكترونية من شبكة الإنترنت.

12. من اكثر الصعوبات التى واجهت عينة الدراسة اثناء الحصول على المعلومات القانونية الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت هى " لايمكن الاعتماد الكلى على المواقع القانونية الإلكترونية " وذلك بعدد 142 تكرارا بنسبة 68.3%، بينما اقل الصعوبات التى واجهت عينة الدراسة هى " الموقع الإلكترونى غير متوافر دائما " وذلك بعدد 59 بنسبة 28.4%

ثانياً: توصيات الدراسة:

1. الاهتمام بالمواقع القانونية الإلكترونية ونشر الوعى لدى المحامين المهنيين بأهميتها وضروريتها فى مجال المحاماة كعامل مهم جدا وأساسى لطبيعة عملهم.
2. تحديث المواقع القانونية الإلكترونية باستمرار،واضافة ميزة تحميل القوانين بشكل إلكترونى على الهواتف او الحواسيب بدلا من الشكل الورقى واتاحتها بشكل مجانى.
3. توفير تطبيق متخصص لدى المحامين المهنيين تقوم بالاشراف عليه نقابة المحامين المصريين يمكن تحميله على الهواتف.
4. إقامة دورات تدريبية للمحامين لتعليم كيفية التعامل مع المصادر القانونية الإلكترونية.
5. إعداد نقابة المحامين بنوك للمعلومات القانونية ومتابعة تطويرها وتحديثها باستمرار وتيسير إشتراك المحامين فيها بأسعار مناسبة.

Abstract

Patterns of Egyptian lawyers reporting from legal information websites on the Internet: an analytical study

By Yasmine Ayman Anwar

This study deals with the patterns of benefiting Egyptian lawyers from legal information websites on the Internet, and aims to identify ways in which lawyers acquire electronic legal information Identify the motives of lawyers to use and benefit from online sources, disclose legal websites as a source of legal information with lawyers, and access the most important difficulties that lawyers have encountered in obtaining electronic legal information on the Internet. Using the descriptive analytical approach by analyzing the responses of the sample of the study to the questionnaire questions (Annex 1) and the most important findings of the study: the most useful areas of legal websites by the sample of the study were (to obtain information that benefits the cases) followed by (knowing all that is new in the field of law, One of the most difficulties faced by the study sample while obtaining electronic legal information over the Internet is "not total reliance on legal websites" , The study recommended a number of recommendations, including attention to legal websites and the dissemination of awareness among professional lawyers of their importance and necessity in the field of law as a very important and essential factor in the nature of their work. Preparing the Lawyers' Union banks for legal information and continuing to develop and update them،

Keywords

Digital legal libraries, Law, lawyers, legal information, legal websites

قائمة المراجع:

1. Gineke Wiggers(2020). Bibliometric-Enhanced Legal Information Retrieval. European Conference on Information Retrieval. ECIR 2020: Advances in Information Retrieval pp 630-634

2)عمر محمد زين(2004). دراسة اوضاع المحاميين وادوات عملهم فى الدول العربية / اشراف: وسيم حرب:.– المركز العربى لتطوير حكم القانون والنزاهة: بيروت،ص7

3) عبد الحميد أسامة حميدانى(2007). المحاماة فى عصر المعلوماتية / اشراف: زهير تيسير حميدانى، متاح على الموقع التالى: https://www.startimes.com/?t=24104430

4) جريدة أخبار اليوم (2019). متاح على الرابط التالى:

https://akhbarelyom.com/news/newdetails/2797335/1

5)Cambridge Dictionary. Available at:
https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/lawyer

6)المركز العربى للبحوث القانونية والقضائية. معجم المصطلحات القانونية والقضائية المستخرجة من القوانين العربية والمعتمدة من قبل مجلس وزراء العدل العرب، متاح على الرابط التالى:

https://carjj.org/legal-terms

7.Law Resource Guide", libguides.library.cqu.edu.au.Available at:
https://libguides.library.cqu.edu.au/c.php?g=760881&p=5456221

8.ODLIS. Online Dictionary for Library and Information Science Available at: https://www.abc-clio.com/ODLIS/odlis_l.aspx
9. Anatolii Getman and Volodymyr Karasiuk(2018). Ontological Representation of Legal Information and an Idea of Crowdsourcing for Its Filling pp 179-188
10. Arno R. Lodder and Anja Oskamp (eds.)(2006), Information Technology and Lawyers, 119–136. C Springer. Printed in the Netherlands
11.يحيى جاد الله إبراهيم (1996). أنماط الافادة من المعلومات من جانب الصحفيين في مصر. / أشراف: حشمت قاسم.جامعة القاهرة. كلية الآداب. قسم المكتبات والوثائق والمعلومات
12. ممدوح على محمود(2007). انماط الافادة من المعلومات من جانب القانونيين فى مصر. كلية الاداب جامعة سوهاج. رسالة دكتوراه
13. لبنى أحمد محمود عبد الحفيظ (2011). أنماط الإفادة من المعلومات فى مجال صناعة السيارات فى مصر / إشراف: شعبان عبد العزيز خليفة، عاطف السيد قاسم.–(رسالة دكتوراه).– جامعة المنوفية – كلية الآداب – قسم المكتبات والمعلومات
14.رضوى النوسانى (2013). إفادة الزراعيين من المعلومات المتاحة على الإنترنت: دراسة ميدانية. الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات. مج 21، ع 41.،2013 ص ص 297–304
15. احمد كارم أحمد (2014). " قواعد بيانات التشريعات القانونية والأحكام القضائية فى مصر: دراسة ميدانية./ اشراف:زين الدين محمد عبد الهادى، منى فاروق على.– رسالة ماجستير. كلية الأداب. جامعة حلوان. عام 2014
16.احمد كارم(2020). معاهد المعلومات القانونية علي شبكة الانترنت كاداة للوصول الحر للمعلومات". كلية الاداب. جامعة حلوان.
17. Nicki McLaurin Smith and aPruePresser (2005). Embed with the Faculty: Legal Information Skills Online. The Journal of Academic Librarianship. Volume 31, Issue 3, May 2005, Pages 247-262
18. Akpoghome U. Theresa1 and idiegbeyan Ose Jerome (2010). The Role of Digital Library in Law Research. International Journal of Library and Information Science Vol. 2(6), pp. 108-113
19..Bruce Walter Hanik (2011). ELECTRONIC HEALTH INFORMATION LITERACY: AN INVESTIGATION OF THE ELECTRONIC HEALTH INFORMATION KNOWLEDGE AND SKILLS OF HEALTH EDUCATION MAJORS..Texas A&M University.
20..Doris Liebwald(2015). On transparent law, good legislation and accessibility to legal information: Towards an integrated legal information system. Artificial Intelligence and Law. September 2015, Volume 23, Issue 3, pp 301–314
21. Ugo Pagallo(2019). Network Theory and Legal Information "for" Reality: A Triple Support for Deliberation, Decision Making, and Legal Expertise. Law, Public Policies and Complex Systems: Networks in Action pp 267-280
22. Saarenpää Ahti (2020.). Legal Information: the Long Path and the Way Home. International Trends in Legal Informatics - Festschrift Erich Schweighofer pp77-92
23. Arno R. Lodder and Anja Oskamp (eds.)(2006), Ibid.
24. Jerome Idiegbeyan-ose(2010).Ibid.
25. الخامس فاضيلى (2020). العدالة الرقمية من النظرية إلى التطبيق، متاح على الرابط التالى:
https://juris.ma/ar/annuaire/fadili-el-khamis/publications/la-justice
26. رؤوف عبدالحفيظ هلال. (2008). قواعد البيانات القانونية .مكتبات نت: ايبس كوم، مج 9، ع 1، 21–24
27. السؤال رقم (1) فى الاستبيان
28. السؤال رقم (2) فى الاستبيان
29. السؤال رقم (3) فى الاستبيان
30. السؤال رقم (4) فى الاستبيان
31. السؤال رقم (5) فى الاستبيان
32. السؤال رقم (6) فى الاستبيان

33. السؤال رقم (7) فى الاستبيان
34. السؤال رقم (8) فى الاستبيان
35. السؤال رقم (9) فى الاستبيان
36. السؤال رقم (10) فى الاستبيان
37. السؤال رقم (11) فى الاستبيان
38. السؤال رقم (12) فى الاستبيان
39. السؤال رقم (13) فى الاستبيان
40. السؤال رقم (14) فى الاستبيان
41. السؤال رقم (15) فى الاستبيان

ملحق رقم (1)

الاستبيان

اولا: المعلومات الشخصية:

1.النوع:

ذكر ( ) أنثى ( )

2.السن

- **أقل من 30 سنة ( )**
- **من 31-39 ( )**
- **من 40- 49 ( )**
- **من 50-59 ( )**
- **من 60 سنة فأكثر ( )**

3. الدرجة الوظيفية:

- **جدول عام ( )**
- **محامى ابتدائى ( )**
- **محامى استئناف ( )**
- **محامى نقض ( )**
- **أخرى يرجى ذكرها ( )**

.....

ثانيا: استخدام شبكة الإنترنت وخدماتها:

4. هل تستخدم شبكة الإنترنت ؟

نعم ( ) لا ( )

5. ماهو الوقت المستغرق لاستخدامك شبكة الإنترنت ؟

- اقل من ساعة يومياً ( )
- ساعة فأكثر يومياً ( )
- يومياً ( )
- اسبوعياً ( )
- شهرياً ( )

6. كيف اكتسبت خبرتك فى استخدام شبكة الإنترنت ؟

- خبرتى الشخصية ( )
- عن طريق الدورات التدريبية ( )
- مساعدة أحد الزملاء فى المجال ( )
- ضرورة عملك تحتم ذلك ( )

ثالثاً: مدى الإفادة من شبكة الإنترنت فى الحصول على المعلومات القانونية

7. هل تستخدم المواقع القانونية الإلكترونية فى مجال عملك فى مهنة المحاماة ؟

نعم ( ) لا ( )

8. ماهى درجة افادتك من المواقع القانونية الإلكترونية فى مجال عملك ؟

- ممتاز ( )
- جيد جدا ( )
- جيد ( )
- ضعيف ( )
- لا اعلم ( )

9. ماهى مجالات افادتك من المواقع القانونية الإلكترونية فى مجال عملك ؟

(يمكنك اختيار أكثر من عنصر)

- معرفة كل ماهو جديد فى مجال القانون ( )
- البحث عن التشريعات ( )
- التعرف على احدث الأحكام القضائية ( )
- الحصول على معلومات تفيد القضايا ( )
- الحصول على كتب قانونية ( )

10.هل تعتمد على المعلومات القانونية الإلكترونية أكثر من الشكل الورقى ؟

نعم ( ) لا ( )

11. ماهى الأساليب المتبعة فى الحصول على المعلومات القانونية الإلكترونية ؟

يمكنك اختيار اكثر من عنصر

- المواقع القانونية الإلكترونية ( )
- الصفحات القانونية على شبكات التواصل الإجتماعى ( )
- محركات البحث google ( )

- مواقع المحاكم على شبكة الإنترنت ( )

12. ماهى درجة معرفتك بالمواقع القانونية الإلكترونية التالية.

م	اسم الموقع	ممتاز	جيد جـ	جيد	مقبول	ضعيف
1	موقع محامى مصر (2018) https://lawyeregypt.net/					
2	البوابة القانونية للتشريعات المصرية (2019) http://www.tashreaat.idsc.gov.eg/					
3	موقع نقابة المحاميين المصرية(2014) https://egyls.com/					
4	موقع محكمة النقض(2010) https://www.cc.gov.eg/#top					
5	قاضى اون لاين (2009) https://kadyonline.com/					
6	بوابة مصر للقانون والقضاء (2010) http://www.laweg.net/Default.aspx?action=HP					
7	موقع افاق القانون (2010) https://afak-alkanon.ucoz.com/					
8	المركز الدولى للدراسات القانونية (2017) https://www.facebook.com/PALICLS/					
9	بوابة الحكومة المصرية (2011) https://www.egypt.gov.eg/Arabic/General/about.aspx					
10	بوابة وزارة العدل (2016) http://www.jp.gov.eg/ar/Default.aspx					

13. من وجهة نظرك، ماهى درجة مصداقية المعلومات القانونية الإلكترونية على شبكة الإنترنت ؟

- صادقة ودقيقة ( )
- صادقة ولكنها غير دقيقة ( )
- غير صادقة ( )

14. هل تجد صعوبات أثناء إستخدامك لشبكة الإنترنت فى الحصول على المعلومات القانونية الإلكترونية ؟

نعم ( ) لا ( )

15. ما أهم الصعوبات التى واجهتك أثناء حصولك على المعلومات القانونية الإلكترونية على شبكة الإنترنت ؟ يمكنك اختيار أكثر من عنصر...

- الموقع الإلكترونى غير متوافر دائما ( )
- البيانات غير كافية وغير دقيقة ( )
- لا يمكن الاعتماد الكلى على المواقع القانونية الالكترونية ( )
- للحصول على الكتب القانونية الالكترونية لابد من مقابل مادى عن طريق بطاقة الإئتمان ( )